حصيلة «الأونلاين» المعرفية لا تتناسب مع المناهج

الحويلة لإعادة النظر بقرار إجراء الاختبارات الورقية للصف الـ12

طالب النائب محمد هادي الحويلة بضرورة إعادة النظر في قرار إجراء الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر، وعزا ذلك إلى ازدياد الإصابات بفيروس «كورونا» وخطورة إجراء تلك الاختبارات على الطلبة وعدم وجود ضمانات تجنب انتقال الفيروس لهم، وأكد النائب أن «صحة الطلبة يجب أن تقدم على ما سواها».

وأضاف الحويلة أن ماتم بنائه من حصيلة معرفية طوال فترة الدراسة عبر «الأونلاين» لا يتناسب مع مناهج الاختبارات الورقية التي تعتمد على الدراسة الصفية، مشدداً على أن قرار إلغاء الاختبارات الورقية واجراء الاختبارات عن بُعد «أونلاين» أصبح ضرورة، كما هو الحال ببقية الدول.

محمد الحويلة

حمد روح الدين يطلب من المطيري كشفاً بجميع مراكز الشباب في الدولة وأماكنها

حمد روح الدين

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالاً إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري في شأن مراكز الشباب بالكويت.

ونص السؤال على الآتي: حث الدستور في المادة رقم «10» على الاهتمام بالشباب ورعايته لذلك فقد قامت دولة الكويت منذ أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي بإنشاء مراكز للشباب للاهتمام بالنشء وتأهيله وصقل مواهبه، ولقد كان نتيجة لهذا العمل تطور الرياضة في دولة الكويت وخلق جيل ذهبي من الرياضيين كان لهم السبق في احتلال المراكز المتقدمة في البطولات الخارجية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» كشف يبين جميع مراكز الشباب في الدولة وأماكن توزيعها.

«2» هل هذه المراكز تعمل في الوقت الحالي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بتقارير عن عمل كل مركز عن السنوات الثلاث الماضية، وإذا كانت الإجابة النفي فما الأسباب التي حالت دون عمل هذه المراكز؟

«3» هل تنازل عن أي من مراكز الشباب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف يبين اسم المركز والجهة التي تم التنازل لها وما أسباب التنازل؟ وما فترة التنازل؟ هل هي دائمة أو مؤقتة؟

هشام الصالح يسأل عن مناقصات النواب وأقاربهم حتى الدرجة الثانية

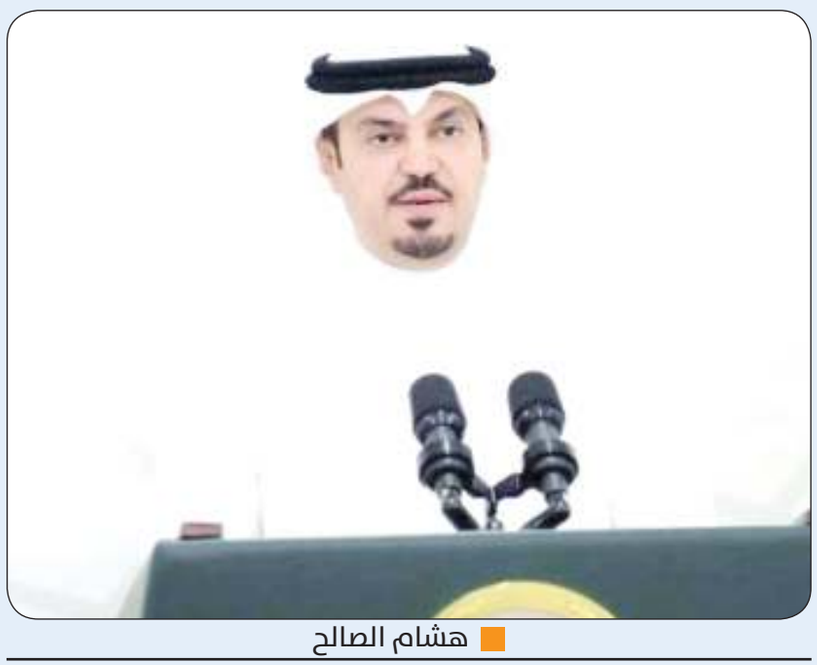
هشام الصالح

تقدم النائب الدكتور هشام الصالح بسؤال برلماني لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون النزاهة عبد الله الرومي يستفسر خلاله عن مناقصات النواب وأقربائهم حتى الدرجة الثانية من عام 2010 حتى تاريخ تقديم السؤال.

الصيفي يسأل وزير التجارة عن أعداد الموظفين الذين يتقاضون زيادة شهرية 50 دينارا

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي الصيفي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبد الله السلمان، عن أعداد الموظفين المشمولين وغير المشمولين بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2019/16 الذي يقضي بصرف زيادة شهرية بواقع 50 دينارا.

ونص السؤال على ما يلي:

بعد صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2019 بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين العاملين في مدارس وزارة التربية من شاغلي الوظائف الاجتماعية والأنشطة التربوية والتقنيات التربوية والمكتبات وتصنيف الوثائق التخصصية المتدرجة فنية وبعض وظائف الأنشطة والتقنيات التربوية المساندة غير المتدرجة فنية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» كشف بأعداد الموظفين المشمولين بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2019/16 الذين يتقاضون زيادة شهرية بواقع «50» دينارا شهريا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 698/2005 موزعة على كل وظيفة من الوظائف المشمولين بالقرار رقم 2019/16 مع تزويدي بأسباب الصرف لهم.

«2» كشف بأعداد الموظفين غير المشمولين بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2019/16 الذين لا يتقاضون زيادة شهرية بواقع «50» دينارا شهريا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 698/2005 مع تزويدي بأسباب عدم الصرف لهم.

«3» تواريخ الصرف بناء على القرار 698/2005 لكل المشمولين ضمن قرار رقم 2019/16؟

عبد الله المضف يوجه 3 أسئلة إلى 3 وزراء

وجه النائب عبدالله المضف 3 أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، جاءوا كما يلي:

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

ونص السؤال على الآتي: يقول النبي صلى الله عليه وسلم « قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة.

ولما كانت هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية لتلبية احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» ما الإجراءات المتخذة من الهيئة العامة للقوى العاملة تجاه شركات النظافة وشركات الحراسة والأمن المتعاقد معها في حال تخلفت تلك الشركات عن دفع رواتب العاملين لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بموجب العقود؟

«2» كشف بأسماء الشركات غير الملتزمة بدفع الرواتب للعاملين في الجهات الحكومية بموجب عقود النظافة والحراسة والأمن.

سؤال إلى وزير التربية

ونص السؤال على الآتي: يقول النبي صلى الله عليه وسلم « قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة.

ولما كانت هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية لتلبية احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» ما الإجراءات المتخذة من الوزارة تجاه شركات النظافة وشركات الحراسة والأمن المتعاقد معها في حال تخلفت تلك الشركات عن دفع رواتب العاملين لدى الوزارة بموجب العقود؟

«2» كشف بأسماء الشركات غير الملتزمة بدفع الرواتب للعاملين في الوزارة بموجب عقود النظافة والحراسة والأمن.

سؤال إلى وزير النفط ونص السؤال على الآتي:

النفط هو مصدر دخلنا الأساسي في الكويت، ولما كانت عليه الصناعات النفطية من أهمية بالغة في توفير الأيادي العاملة الوطنية ومصدر دخل إضافي للبلد.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل توجد خطة لدى وزارة النفط للبدء في الصناعات النفطية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الدراسات، وإذا كانت الإجابة النفي فما مبررات ذلك؟

عبدالله المضف

الصقعبي يسأل الناصر عن تمويل صندوق التنمية لخط سكك حديد بين مصر والسودان بمليار يورو؟

وجه النائب د. عبد العزيز الصقعبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد الناصر سأل فيه عن صحة موافقة صندوق التمنية على تمويل خط سكك حديد بين مصر والسودان بقيمة مليار يورو.

وجاء نص السؤال كالتالي: نمى إلى علمي موافقة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مبدئية على تمويل خط للسكك الحديدية بين مصر والسودان بقيمة مليار يورو حسبما تداولته بعض الصحف العربية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل الخبر الوارد أعلاه صحيح؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بتكلفة المشروع مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

2 – استناداً إلى القانون «20» لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإلى المادة «3» من النظام الأساسي للصندوق التي تناولت أغراضه ومنها تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشاريع الإسكان وما يترتب عليها من بنية تحتية وخدمات ومرافق عامة، لماذا لم يمول الصندوق مشاريع مشابهة «قطار أو مترو» في دولة الكويت لاسيما في المدن الجديدة مثل مدينة المطلاع السكنية ومدينة صباح الأحمد السكنية وفقا للمادة سالفة الذكر؟

عبد العزيز الصقعبي